بين العامية والفصحى

للدكتور على عبد الواحد وافى

مشكلة عويصة تلك التى أريد أن أحدثكم عنها الليلة، وهى مشكلة الخلاف بين لغة الكتابة ولغة الحديث فى الأمم الناطقه بالضاد. ونعنى بلغة الكتابة أو لغة الآداب اللغة التى تدون بها المؤلفات والصحف والمجلات وشئون القضاء والتشريع والادارة، ويدون بها الانتاج الفكرى على العموم، ويؤلف بها الشعر والنثر الفنى، وتستخدم فى الخطابة والتدريس والمحاضرات، وفى تفاهم الخاصة بعضهم مع بعض وتفاهمهم مع العامة إذا كانوا بصدد موضوع يمت بصلة الى الآداب والعلوم. ونعنى بلغة الحديث اللغة العامية التى نستخدمها فى شؤوننا العادية ويجرى بها حديثنا اليومى.

ووجه المشكلة أننا فى الأمور الأولى نستخدم اللغة العربية فى الصورة التى كانت عليها فى بلاد الحجاز وقت أن نزل القرآن، وهى الصورة التى اصطلحنا على تسميتها بالعربية الفصحى، على حين أننا فى شئوننا العادية نستخدم اللغة العربية فى الصورة التى انتهى اليها تطورها الطبيعى فى لهجات المحادثة، وهى الصورة التى اصطلحنا على تسميتها باللغة العامية. ولما كانت هاتان الحالتان أو هاتان اللغتان تختلف كل منهما عن الأخرى اختلافا بينا فى كثير من مظاهر الأصوات والمفردات والأساليب والقواعد ودلالة الألفاظ وتعريف المشتقات، فقد ترتب على ذلك أننا انفردنا من بين كثير من الأمم الحاضرة بأننا نستخدم فى تعبيرنا وتفاهمنا وكتابتنا أداتين لغويتين نلجأ الى إحداهما فى بعض شؤوننا والى الثانية فى الشؤون الأخرى. وازدواج كهذا يبدو فى نظر بعض الناس بمظهر حالة شاذة لا يصح السكوت عليها وينبغى تدبير وسيلة لحلها.

وقد انقسم الناس فى تدبير حل لهذه المشكلة الى فريقين يرمى كل منهما الى توحيد لغة الكتابة ولغة الحديث.

أما أحدهما فيرى أن نسمو بلغة الحديث الى لغة الكتابة، فنعجل بمختلف الوسائل التعليمية وغيرها على أن يتكلم الناس جميعا فى جميع شؤونهم بالعربية الفصحى، أو نهذب على الأقل من لغتهم حتى تقرب من العربية الفصحى، وبذلك تتوحد لغة الكتابة ولغة الحديث أو تكادان، وتقضى بذلك على مظاهر الشذوذ الناجمة عن اختلافهما، وتصبح العربية الفصحى لغة طبيعية تنتقل من السلف الى الخلف عن طريق التقليد كما كان يأخذ الطفل القرشى فى القرن السادس الميلادى اللغة الفصحى عن أبويه بطريق المحاكاة. فلا يقضى الناشىء فى تعلم كتابتها والإحاطة بمفرداتها وأساليبها وإساغة قواعدها إلا وقتا يسيرا يتفرغ من بعده للانتفاع بها فى الاحاطة بحقائق العلوم وشؤون الثقافة، فنوفر قسطا كبيرا من الأوقات والجهود التى نبذلها فى تعلم اللغة الفصحى.

ويرى الفريق الآخر أن نهبط بلغة الكتابة إلى لغة الحديث، فنستخدم العامية فى الشؤون التى نستخدم فيها الآن العربية الفصحى، ونقضى بذلك على هذا التعدد الشاذ فى أداة التفاهم، ونسير على نفس الطريق التى تسير عليها الأمم المتحضرة الغربية، ونذلل أمام جمهور الشعب سبل التعلم والثقافة، ونوفر على المتعلمين قسطا كبيرا من الأوقات والجهود التى يبذلونها فى الإحاطة بلغة غير اللغة التى انتقلت إليهم من آبائهم فى مراحل الطفولة .

وكلا الحلين يتعذر تحقيقه أو ينطوى على أضرار بليغة .

أما الهبوط بلغة الكتابة إلى لغة الحديث واستخدام العامية فى الشؤون التى تستخدم فيها العربية الفصحى، فهو حل ساذج هدام لا يستحق عناء المناقشة؛ وهو لا يقوم فى الواقع إلا على مجرد الرغبة الآثمة فى القضاء على أهم دعامة من دعائم الثقافة فى الأمم العربية. فاللغة العامية التى يرى القائلون بهذا الحل استخدامها فى الشؤون التى تستخدم فيها الآن العربية الفصحى لغة فقيرة كل الفقر فى مفرداتها لا تشتمل صحتها على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادى؛ وهى الى ذلك مضطربة كل الاضطراب فى قواعدها وأساليبها ومعانى ألفاظها وتحديد وظائف كلماتها وربط الألفاظ والجمل بعضها ببعض. وأداة هذا شأنها لا تقوى مطلقا على التعبير عن المعانى الدقيقة ولا عن حقائق العلوم والآداب والإنتاج الفكرى المنظم. ولا أدل على ذلك من أننا فى حديثنا العادى نفسه كثيرا ما نضطر إلى استخدام العربية الفصحى عند ما نكون بصدد التعبير عن حقائق منظمة وأفكار مسلسلة. لا نفعل ذلك للباهاة أو إظهار القدرة على التعبير الفصيح وإنما نفعله مضطرين اضطرارا لأننا نرى أن العامية لا تسعفنا فى مفرداتها ولا فى قواعدها بما يضبط تفكيرنا وينقله نقلا صحيحا الى الأذهان، فاذا لم نجد أمامنا — لا قدر الله — إلا اللغة العامية نستخدمها فى جميع شؤون تفكيرنا وتعبيرنا لتقطعت بنا أسباب الثقافة ونكصنا الى الوراء قرونا عديدة وقضى على نشاطنا الفكرى قضاء مبرما. لأن الفكر إذا لم تسعفه أداة مواتية فى التعبير خمدت جذوته وضعف شأنه وضاق نطاقه واقتصر نشاطه على توافه البحوث وسفساف التأملات. فاللغة هى القالب الذى يصب فيه التفكير. فكلما ضاق هذا القالب واضطربت أوضاعه ضاق نطاق الفكر واختل إنتاجه .

هذا إلى أن اصطناع العامية فى الآداب والعلوم والكتابة من شأنه أن يحول عاجلا أو آجلا بين الأجيال القادمة والانتفاع بالتراث العربى المدون باللغة الفصحى. إذ تصبح هذه اللغة غير مفهومة إلا لطائفة قليلة من خاصة الناس، وهم الذين يتخصصون فى دراستها كما يتخصص بعض علماء الفرنجة الآن فى دراسة اللاتينية أو اليونانية القديمة. ولست فى حاجة إلى بيان الكارثة التى تصيب الثقافة العربية بضياع هذا التراث وعدم استطاعة الانتفاع به لمعظم المتعلمين .

وفضلا عن هذا كله فان اللغة العامية فى بلد ما غير ثابتة على حالة واحدة، بل هى عرضة للتطور فى أصواتها ومفرداتها ودلالتها وقواعدها . وتطورها هذا سريع جدا، حتى أننا لنجد فى العصر الواحد وفى البلد الواحد فروقا غير يسيرة بين عامية الشبان وعامية الشيوخ . فإذا فرضنا أننا اصطنعنا فى الكتابة اللغة العامية التى نستخدمها فى العصر الواحد ، فإننا لا نلبث بعد وقت غير طويل أن نرى أنفسنا أمام المشكلة التى التجأنا فى حلها الى هذه الوسيلة . وذلك أن لغة الحديث سوف تتطور وسوف يتناولها كثير من التقيد فى أصواتها ودلالتها وقواعدها وأساليبها . ولا تزال كذلك حتى تبعد بعدا كبيرا عن لغات الكتابة ، فتصبح واذا بنا نكتب بلغة ونتحادث بلغة أخرى. فاذا صبرنا على هذا الازدواج ذهب كل ما عملناه فى هذا السبيل أدراج الرياح . وإذا أخذنا على أنفسنا العمل على القضاء عليه كلما ظهر ، باستخدام نفس الوسيلة التى استخدمناها فى المرة الأولى ، كان معنى ذلك أننا نضطر على رأس كل نصف قرن أو كل قرن على أكثر تقدير الى تغيير لغة الكتابة بلغة أخرى . وهذا هو أقصى ما يمكن أن تصل اليه الفوضى فى شعب إنسانى .

يضاف الى هذا كله أن اللغة العامية تختلف باختلاف الشعوب العربية ، وتختلف فى الشعب الواحد باختلاف المناطق . فالقضاء على الازدواج لا يكون إذن إلا بأن تصطنع كل منطقة بل كل مدينة بل كل قرية لغة كتابية تتفق مع لغة حديثها . وبذلك يصبح للبلاد العربية آلاف من لغات الكتابة بمقدار ما فيها من مناطق ومدن وقرى . ولا أظن أن عاقلا ينصح بمثل هذه الفوضى .

وأما الحق الآخر وهو الصعود بلغة الحديث إلى العربية الفصحى فهو أمنية غالية ومثل أعلى يحقق التوحيد فى صورة لا تنطوى على أى ضرر من الأضرار التى ينطوى عليها الحل الذى فرغنا من مناقشته . غير أن هذه الأمنية — على ما بها من فضل وسمو — يتعذر تحقيقها لسببين رئيسيين :

السبب الأول أن لغة المحادثة لا تفرض فرضا ، ولا يمكن النكوص بها الى الوراء ، ولا رجعها الى الحالة التى كانت عليها فى أدوارها القديمة ، لأن من سنتها التطور والتحول ، ومن طبيعتها أن تختلف فى كل عصر عن الحالة التى كانت عليها فى العصر السابق له ، ولأنها تسير فى تطورها هذا وفقا لإرادة الأفراد والمجتمعات أو تبعا للأهواء والمصادفات ، وإنما لا تسير وفقا لنواميس طبيعية لا يستطيع الفرد ولا تستطيع الجماعة سبيلا الى تعويقها أو التغلب عليها أو تغيير مجراها . وقد حاول بعض الأمم من قبلنا عمل شىء من هذا القبيل فباءت محاولاتهم بالإخفاق المبين .

والسبب الثانى أننا اذا فرضنا جدلا أنه قد قدر لنا النجاح فى هذه المحاولة المستحيلة فجعلنا جميع الناس يتحدثون بالعربية الفصحى أو بما يقرب منها ، فإن هذه اللغة المصطنعة لا تلبث بعد تداولها على الألسنة أن تخضع لقوانين التطور التى تخضع لها اللغات الطبيعية ، فلا تلبث

أن تختلف فى مفرداتها وأصواتها ودلالتها وقواعدها باختلاف العصور و باختلاف الشعوب الناطقة بها ، وتنقسم الى لهجات تختلف كل واحدة منها عما عداها ، وتتفرع عنها لغات عامية ، وتتسع الهوة بين لهجاتها قليلا حتى تنفصل كل لهجة منها عما عداها انفصالا تاما ، أى لابد أن تسير فى نفس المراحل التى سارت فيها العربية الفصحى من القرن السادس الميلادى الى الوقت الحاضر ، وتنتهى الى نفس النتيجة التى انتهت اليها . وهكذا لن يمضى زمن قصير او طويل حتى تنبعث مرة اخرى نفس المشكلة التى حاولنا القضاء عليها ، وحتى نرى الناس يتحدثون بلهجات تبعد بعدا كبيرا عن لغة الكتابة .

فما هى الطريقة المثلى إذن لحل هذه المشكلة ؟ الطريقة المثلى هى أن ندع الأمور تجرى فى مجاريها الطبيعية . فلهذه قوانينها ، وللظواهر الاجتماعية نواميسها التى تسير عليها . ومن ضياع الوقت فى غير جدوى أن نحاول تغيير مجرى هذه القوانين أو صدها عن عملها ، إذ لا نستطيع الى تغييرها سبيلا ولن نجد لسنتها تبديلا .

على أن اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث لا ينطوى على شىء من الشذوذ حتى نتلمس علاجا له ، بل هو السنة الطبيعية فى اللغات . فاللاتينية القديمة مثلا كانت الى عهد قريب لغة الكتابة فى فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ورومانيا ، بينما كان سكان كل مملكة من هذه الممالك يجرى حديثهم بلهجة عامية متشعبة من اللاتينية القديمة ، ولكنها تختلف عنها اختلافا جوهريا فى أصواتها ومفرداتها ودلالتها وقواعدها . واختلافها عنه فى هذه الشئون قد بلغ فى العصور الحديثة مبلغا لا يذكر بجانبه اختلاف لغاتنا العامية عن العربية الفصحى . حتى أن الفرنسى مثلا الذى لم يكن قد تعلم اللاتينية ما كان يستطيع أن يفهم شيئا يعتد به من اللغة التى كان يكتب بها الناس فى بلده وهى اللاتينية . وقد ظلت اللاتينية القديمة لغة كتابتهم حتى نضجت لهجات محادثتهم وكمل نموها ، فاستطاعت أن تحمى اللاتينية عن وظيفتها وتحتل مكانها ، فأصبحت الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية والرومانية التى كانت عامية تستعمل فى المحادثة العادية وحدها ، أصبحت لغات كتابة وأدب . وقد تم ذلك حوالى القرن السابع عشر الميلادى . ولكن ظاهرة الازدواج القديمة لم يلبث أن انبعثت مرة أخرى . وذلك أن لهجات الحديث فى هذه الممالك التى كانت فى المبدأ متفقة مع لغات الكتابة فيها قد أخذت تتطور شيئا فشيئا وتنحرف عن أصولها الأولى ، بينما ظلت لغة الكتابة جامدة على حالتها القديمة . وبذلك أصبحت لهجات الحديث فى هذه الممالك تختلف اختلافا غير يسير عن لغات الكتابة . حقا إن الفرق بينهما لم يصل بعد الى مقدار الفرق بين لهجات حديثنا والعربية الفصحى ، ولكن الهوة بينهما سيزداد اتساعها شيئا فشيئا ، حتى تصل لغات هذه الأمم الى حالة شبيهة بالحالة التى كانت عليها وقت أن كانت لغة الكتابة فيها هى اللاتينية .

فاختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث ليس إذن أمرا شاذا حتى نتلمس علاجا له ، بل هو السنة الطبيعية فى اللغات ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

دكتور على عبد الواحد وافى